الوضع الاجتماعي لكينيا وأثره على الجانب الاقتصادي(١٩٨٠-٢٠٠٢)

Kenya's social status Between years (1980-2002)

أ.د. موفق هادي سالم الدفاعي أسماء غني داود

قسم التاريخ- كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى

Abstract

Kenya is a multi-ethnic country, as there is a complex population composition consisting of several ethnic groups, and African Kenyans belong to about (40) different ethnic groups, and the largest ethnic group in Kenya is the Kikuyu or Gikuyu tribe, and there are (four) other groups, which are Kalenji, Kamba, Lohia, and Lwu. The social structure in Kenya includes a number of ethnic minorities, and the Arabs constitute a small ethnic group, and about (200) thousand people of European and Asian origin live in Kenya as well. The differentiating factors between the ethnic groups in Kenya are the different languages and dialects of those groups. The social classes in Kenya are divided into: the upper classes, the middle classes, and the lower or lower classes. People who belong to the upper classes live in safe urban areas, the middle class lives in modern residential complexes, and the lower classes live in shanties or the outskirts of cities. Despite the amount of work that women do in Kenya, they are still treated as second-class citizens. The phenomenon of wife abuse is still common, as well as circumcision, and giving the supreme authority to control the money and property of the family to the man. As for the inheritance in Kenya, it is passed on to the male children without females; Because there are some legal obstacles that prevent their inheritance, polygamy is common in Kenya, especially in rural areas.

The law in Kenya does not require parents to send their children to school, but many Kenyans believe in the importance of education as a way to achieve a better life for their children. And about (80%) of the children have the opportunity to complete at least their initial education. In the field of higher education, there are (three) universities in Kenya: the Kenyan University in Nairobi, Kenyatta University in Nairobi, Moi University in Eldoret, as well as a number of colleges and institutes of higher education.

Email:Click or tap here to enter text.

Published:1-12-2023

Keywords: المجتمع الكيني، الطبقية، القبلية، التفرقة الفساد، التعليم، الإيدز، الإعلام

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

تُعَدّ كينيا دولة متعددة الأعراق، إذ يوجد فيها تركيبة سكانية معقدة تتشكَّل من عدّة مجموعات عرقية، وينتمي الكينيون الأفارقة إلى نحو (٤٠) مجموعة عرقية مختلفة، وأكبر مجموعة عرقية في كينيا هي قبيلة الكيكويو أو الجيكويو، كما توجد (أربع) مجموعات أخرى، هي: الكالنجي وكامبا ولوهيا واللوو.

وتضم التركيبة الاجتماعية في كينيا عدد من الأقليات الإثنية، ويشكل العرب مجموعة صغيرة، ويعيش في كينيا كذلك بحدود (٢٠٠) ألف شخص من الأصول الأوروبية والآسيوية، وتتمثل عوامل التفرقة بين المجموعات العرقية في كينيا، في اللغات واللهجات المختلفة لتلك المجموعات.

وتنقسم الطبقات الاجتماعية في كينيا إلى: الطبقات العليا، والطبقات الوسطى، والطبقات الدنيا أو المنخفضة، ويعيش الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقات العليا في المناطق الحضرية الآمنة، وتعيش الطبقة الوسطى في المجمعات السكنية الحديثة، أمّا الطبقات الدنيا فتعيش في الأكواخ أو ضواحي المدن.

وعلى الرغم من حجم العمل الذي تقوم به النساء في كينيا، إلّا أنّها لا تزال تُعامل كمواطنة درجة ثانية، فلا تزال ظاهرة تعنيف الزوجة شائعًا، وكذلك الختان، وإعطاء السلطة الأعلى للتحكم في أموال وممتلكات الأسرة للرجل، أمّا الميراث في كينيا فينتقل إلى الأبناء الذكور دون الإناث؛ بسبب وجود بعض العقبات القانونية التي تحول دون توريثهن، ويشيع في كينيا وتحديدًا في الأرياف تعدد الزوجات.

ولا يلزم القانون في كينيا أولياء الأمور بإرسال أطفالهم إلى المدارس، ولكن كثيرًا من الكينيين يؤمنون بأهمية التعليم، بوصفه وسيلة لتحقيق حياة أفضل لأطفالهم. ويجد بحدود (٨٠٪) من الأطفال الفرصة لإكمال تعليمهم الأولي على الأقل. وفي مجال التعليم العالي، يوجد في كينيا (ثلاث) جامعات، هي: الجامعة الكينية في نيروبي، وجامعة كينياتا في نيروبي، وجامعة موي في مدينة إلدوريت، فضلًا عن عدد من كليات ومعاهد للتعليم العالي.

المقدمة

تُعَدّ كينيا دولة متعددة الأعراق، إذ يوجد فيها تركيبة سكانية معقدة تتشكَّل من عدّة مجموعات عرقية، وتضم معظم المجموعات العرقية واللغوية الرئيسية الموجودة في أفريقيا، ويسكنها في المقام الأول سكان البانتو -أكبر تقسيم سكاني وحيد في كينيا- والنيلوتيك الذين يعدون ثاني أكبر مجموعة من الشعوب في كينيا، والذين يشكلون معًا (البانتو والنيلوتيك) بحدود (٩٧٪) من سكان البلد.

وينتمي الكينيون الأفارقة إلى نحو (٤٠) مجموعة عرقية مختلفة، وأكبر مجموعة عرقية في كينيا هي قبيلة الكيكويو أو الجيكويو، وتشكل بحدود (٢٢٪) أي أقل من (خُمس) السكان، كما توجد (أربع) مجموعات أخرى، هي: الكالنجي وكامبا ولوهيا واللوو، وتشكل كل منها نسبة تتراوح بين (١٠-١٥٪) من السكان.

والأوروبيون في كينيا هم في المقام الأول من نسل المهاجرين البريطانيين خلال الحقبة الاستعمارية، وينحدر الآسيويون الكينيون من المهاجرين من جنوب آسيا، وتشكل الشعوب الكوشية أقلية صغيرة من سكان كينيا.

وعادةً ما تتحدث مختلف المجموعات الإثنية في كينيا لغاتها الأم داخل مجتمعاتها المحلّية، وتعمل اللغتان الرسميتان (الإنكليزية والسواحلية)، بوصفهما لغتا التواصل المشترك الرئيسيتين بين مختلف المجموعات الإثنية، ويتحدث اللغة الإنجليزية على نطاق واسع في التجارة والتعليم والحكومة، وهناك (٦٩) لغة يُتحدث بها في كينيا.

وتتمثل عوامل التفرقة بين المجموعات العرقية في كينيا، في اللغات واللهجات المختلفة لتلك المجموعات، كما تتمثل في أنماط الحياة المختلفة التي تتبعها تلك المجموعات في كثير من المناطق، وقد

أدى الاختلاف في التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى احتكاكات بين تلك المجموعات في بعض الأحيان.

ومنذ استقلال كينيا عن الاستعمار البريطاني، اتسمت السياسة الكينية بالتوترات العرقية، والتنافس بين المجموعات الأكبر. وقد واجهت كينيا تحديات عديدة في سياق ما تبذله من جهود لإعمال الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتشمل بعض تلك التحديات ما مرّ به البلد تاريخيًا من صعوبات سياسية واجتماعية واقتصادية وفساد وإساءة توزيع الموارد، مما شكل عقبات كبيرة أمام بلوغ الأهداف الوطنية المتمثلة في الحد من الفقر. وبقي فيروس نقص المناعة (الإيدز) شاغلًا صحيًا وإنمائيًا كبيرًا. وأعاق ضعف البنية الأساسية في المناطق المعرضة للوباء التدخل في الوقت المناسب ووصول الأفراد المصابين إلى مرافق الرعاية الصحية.

المبحث الأول

التغيرات الاجتماعية والطبقية في كينيا،

وأثرها على الجانب الاقتصادي

أولًا: التغيرات الاجتماعية والطبقية في كينيا:

١. سياسة المنطقة الرعوية:

مرّت المنطقة الرعوية في كينيا بمرحلة تجدد الاهتمام في أواخر عقدي الثمانينات وبداية التسعينات تحمل مدلولات سياسية داخلية فيها، فمنذ منتصف عقد الثمانينات لعب سياسيون من جماعات رعوية دورًا متزايدًا في حكومة كينيا، وتحول الاهتمام الاجتماعي والسياسي بشكل متزايد باتجاههم[١].

وتم دفع الرعويون في جنوب كينيا نحو أراضي واقعة في الأطراف وذلك منذ الاستقلال عن الاستعمار البريطاني في العام ١٩٦٣، وكانت قبيلة الماساي Maasai الأكثر تأثرًا من بيع الأرض وعملية الاستيطان والسياحة والزراعة؛ وذلك لقربهم من العاصمة نايروبي، وتسبب ذلك تدريجيًا بعدم وفرة مصادر المياه خلال موسم الجفاف، فتأثر جراء ذلك الأفراد الأكثر فقرًا، فضلًا عن جماعات أخرى، لا سيّما من قبيلة أورومو الشمالية Northern Oromo، الذي أدى خسارة المواشي وعدم الاستقرار إلى تفاقم الفقر لديهم[٢].

وكانت مواقف المانحين الأجانب تتغير، ولم يَعد يُنظر إلى الرعويين كأفراد مرتبطين بأسلوب حياة غير مستقرة، وأُدركوا أن النشاط الرعوي ربما يكون الاستخدام المستدام الوحيد للأراضي الجرداء وشبه الجرداء[٣]، وشهدت المدة بين عامي (١٩٨٩-١٩٩٢) وجودًا بينًا ولمدة قصيرة استحصال وتطوير الأراضي الجرداء وشبه الجرداء، وتنسيق البرامج في (أربعة عشر) مقاطعة كان يمولها أولئك المانحين[٤].

كان تغيير مواقف المانحين يرتبط بتغييرات في المشهد السياسي الكيني، وكان هناك تحول تدريجي في (ميزان الحماية) من المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الرعوية؛ لأن حكومة الرئيس دانيال أراب موي[٥] Daniel arap Moi (١٩٧٨-٢٠٠٢) كانت تسعى لحماية نفسها، وإعادة تأكيد حقوق الأراضي المُشاعة ما قبل الاستعمار في إقليم رفت ڤالي[٦].

بدأ رعاة قطعان المواشي تدريجيًا يتجاوزون على الحقول الصغيرة الواقعة على الحدود، وكان هنالك شعور متزايد لدى الجماعات الرعوية المحرومة لمدة طويلة، وكذلك الفلاحين والرعاة من قبيلة كالنجين، بأن ينبغي عليهم القتال من أجل استصلاح أرضهم رغمًا عن المستوطنين الأجانب الأثرياء، فأصبح شراء الأرض شمال ناكورو Nakuru أكثر صعوبة بالنسبة للأشخاص غير الأصليين، وأدرك الأشخاص الذين هم ليسوا من قبيلة كالنجين Kalnijin، أن مسألة تثبيت حدود المزارع التي أشتروها في المناطق التي يهيمن عليها تلك القبيلة، والحصول على سندات ملكيتها، قد أصبح أكثر صعوبة بشكل متزايد[٧].

ولعبت العرقية دورًا متزايدًا في المناطق المرتفعة، التي كان يملكها البيض سابقًا، فمثلًا كان (ثلثا) المسؤولين والقادة الأمنيين في مقاطعة ترانس نزويا Trans Nazwaya من قبيلة كالنجين، على الرغم من أن أبناء تلك القبيلة لم يكونوا يشكلون أكثر من (٢١٪) من سكان المقاطعة[٨].

٢. شكل القبلية الاجتماعي:

شهد أواخر عقد الثمانينات نُضج في عملية التحول من هيمنة قبيلة الكيكويو Kikuyu إلى هيمنة قبيلة كالنجين، وبقيت النسب العرقية لتعيينات الدولة والشركات الحكومية متوازنة بشكل معقول، وكانت قبيلة أويوكي Oyugi تلعب دورًا مهمًا، فيما كانت قبيلة لوو Lwu في أقصى دراجات نفوذها، ولكن كان العديد من أفراد قبيلة الكيكويو يعتقدون أن أفراد قبيلة كالنجين كانوا يحصلون على حصة غير متناسبة مع حجمهم من الوظائف الحكومية، وكانوا يترقون بشكل أسرع منهم[٩].

وكانت الإدارات التنفيذية لشركات إنتاج السكر ومجالس الهيئات الزراعية، بقبضة أشخاص من قبيلة كالنجين، وهي تركيبة لا تتناسب مع حجم الأشخاص الموهوبين من تلك الجماعة، وأن الرئيس موي وحلفاءه كانوا يعتمدون على الانتماء العرقي أكثر من القدرات والمهارات، محاولين تحقيق تطوير لنخبة دولة من قبيلة كالنجين، وهناك بعض الأدلة تؤكد بأن التركيبة نفسها كانت موجودة كذلك في تخصيص موارد الدولة، وأرتفع معدل المدخولات بشكل أسرع في مقاطعتي قبيلتي كالنجين ولوهيان، وتحولت مقاطعة كالنجين من قاعدة غير ذات قيمة، لتشهد أسرع أنواع التطوير في المستويات التعليمية[١٠].

٣. الطبقات الاجتماعية في كينيا:

تُعَدّ كينيا بلدًا طبقيًا بشكل كبير، يضم نسيجها الاجتماعي: عدّة آلاف من نُخبة الأفارقة، والطبقة الوسطى في المدن كبيرة، والطبقة العاملة الصغيرة من العمال الريفيين وأهل المدن، فضلًا عن طبقة دنيا متزايدة من العاطلين عن العمل في الأرياف والمدن ومن لا يملكون الأراضي[١١].

وضمت قمة الهرم الاجتماعي الكيني: عدّة عوائل آسيوية وأوربية، وبضعة عشرات من العائلات الغنية، ويقع الكينيون الواسعين الثراء في وحدة اجتماعية مكونة من (٣) فئات:

الفئة الأولى: وتضم العوائل صاحبة الأموال العريقة، والتي تعود بداياتها إلى عقدي الستينات والسبعينات، وكانوا بصورة رئيسية ينتمون إلى قبيلة الكيكويو، ومنهم: عائلة الرئيس السابق جومو كينياتا، وعائلة فيليب نديكوا Philip Ndegwa محافظ البنك المركزي السابق ومالك شركات التأمين وصاحب محفظة عقارية كبيرة، وعائلة دونكان نديكوا Duncan Ndegwa، وجو وانجوي Joe Wanjui رئيس شركة يونيليفر Uniliver، وجون ميجوكي John Michuki مالك فندق وندسور Windsor ونادي الغولف الرياضي، وثلاثي الاستثمار المؤلف من (نجونجو وجيرميا Jermiah وجيمس كاينوتو James Kanyotu)، ونياجاي الذي يمتلك شركات سانسورا Sansora الخاصة بتعليب الأطعمة.

الفئة الثانية: ومنهم الأفارقة الذين جنوا أموالهم خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، والذين كانوا في الأغلب مرتبطين بعلاقات مع موي، وتضمنت تلك الفئة النخبة المهمة من قبيلة كالنجين، وتشمل: عائلة الرئيس موي[١٢]، وعائلة كولي Kuli، وعائلة هوشع كيبلاكات Hosea Kiplagat، وكوتوت Kotut محافظ البنك المركزي السابق، فضلًا عن أشخاص ينتمون لقبائل أخرى، مثل: سايتوتي Saytuti، وكيروبي Kirubi، وصاموئيل كيجورو Samuel Gichuru.

الفئة الثالثة: وتشمل مجتمع رجال الأعمال الآسيويين الذي بقي محتفظًا بالصناعات التحويلية في كينيا، ويعمل أيضًا في مجالات كثيرة أخرى، الأمر الذي كان يثير جدلًا واسعًا من وقت لآخر بشأن سبب بقاءه[١٣].

٤. التغير الاجتماعي والقيم التقليدية:

أخذت العولمة تؤثّر بشكل متزايد على الكينيين وعلى علاقاتهم الاجتماعية، بالقدر نفسه الذي كانت تؤثر فيه على اقتصادهم وسياستهم، وأخذت الزوبعة السريعة والمتزايدة للصور والأفكار والأشخاص الأجنبية التي تنتشر في أنحاء البلاد تكتسح العديد من سمات المجتمع الكيني القديمة، بما في ذلك بعض السمات التي يعدّها الكينيون أساسيًا لهويتهم الوطنية والعرقية، وقد تغيرت طبيعة وسمات القبيلة التي كان جميع الكينيين تقريبًا ينسبون أنفسهم لها عبر السنين، وكانت عملية تخليص المدن من الطبيعة القبلية التي طال انتظارها تحرز تقدّمًا جيدًا، غير أن الرموز والعناصر الانتسابية للهويات العرقية استمرت طويلًا، على الرغم من أن العديد من سماتها الأصلية قد اختفت[١٤].

كان العديد من أبناء الأثرياء -لا سيّما من سكنة العاصمة نايروبي- لا يتكلمون بلغتهم المحلّية، بل بالإنكليزية والسواحلية فقط، وبقي الفقراء أقرب إلى جذورهم الريفية ولعرقيتهم، بوصفها تمثل الهوية وعنصر التمايز لهم[١٥].

تغيرت تقاليد الزواج، وأصبح الزواج التقليدي نادرًا خارج المناطق الرعوية، وصار معظم الكينيين يختارون الزيجات المسيحية[١٦]، وكان هناك تحول تدريجي من الأسْرة الكبيرة إلى الأسْرة الصغيرة، على الرغم من أن التمسك بالروابط الأسْرية للعائلة الكينية مقارنةً بنظيرتها العائلة الغربية، وبقيت ظاهرة تعدد الزوجات لدى الأغنياء والفقراء على حد سواء، على الرغم من أن ذلك أصبح نادرًا بين طبقة الشباب والمتعلمين[١٧].

أمست هناك جماعة ريفية كبيرة تفضل تعدد الزوجات وتجرم عملية تحديد النسل، وظلت عملية الاجهاض غير قانونية، وأصبحت العلاقات الاجتماعية بين الذكور والإناث القاطنين في الأحياء الفقيرة عابرة وضعيفة، ومع كثرة البطالة تراجع دفع المهر بين المجتمعات الأكثر فقرًا[١٨].

٥.دور المرأة في المجتمع الكيني:

بقي تعنيف النساء بكل اشكاله شائعًا في المجتمع الكيني، وكانت ظاهرة ختان النساء الذي يوصف بأنه: تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث- Female genital mutilation(FGM منتشرة أيضًا، وعلى الرغم من المحاولات الجادة إلى إيقافه إلا أن تلك الظاهرة تنامت كثيرًا، وأصبح وضع حد لتلك الممارسة هدفًا مهمًا من أهداف الجمعيات النسائية، والتي كانت الدول المانحة تقدم تمويلًا كبيرًا لها، وعلى الرغم من إصدار مرسوم رئاسي لحظره في العامين (١٩٨٢ و ١٩٨٩)، وتوقفت المستشفيات الحكومية عن إجراءه، بقيت ما بين (٣٠-٤٠٪) من النساء في كينيا يجري لهن الختان، وارتفعت معدلات الختام إلى نسبة أكثر من (٩٠٪) في قبيلة كيسي Kysy والماساي، وذلك بدعم من الأفراد المدافعين عن التقاليد الثقافية الموروثة لكينيا[١٩].

بقيت العادات الاجتماعية التقليدية لشعب الأورومو Oromoo والصوماليين هي المهيمنة على النظام الاجتماعي في شمال كينيا، وبقي قادة الجماعات الإسلامية مصرين على رفض المساواة بين الرجال والنساء، وظلت نماذج الزعامة التي ارساها الجيل السابق من قبيلة الكيكويو قائمة في صفوف عدّة جماعات من قبيلة كبرا Gabbra خلال عقد التسعينات[٢٠].

انتشرت عمليات العنف في عموم كينيا، إذ وجدت جماعات مارست أعمال القتل والسلب والاغتصاب، والقيام بحروب عصابات مفتوحة مستخدمة الأسلحة الأتوماتيكية، وظلّت العوائل تدفع الدّية عن جرائم الخطف والقتل المرتكبة، وبقيت عملية التنمية شبه معدومة[٢١].

في الوقت الذي كانت فيه هيمنة الدولة لا يباريها شيء في الميدان السياسي الكيني، أخذت منظمات المجتمع المدني غير الحكومية تحتل أهمية متزايدة في إنحاء إفريقيا كافة، وبدأت تصبح فاعلًا سياسيًا قائمًا بذاته، وربطت تلك المنظمات بمزيج من الأهداف التنموية والسياسية، وأرتفع عددها في كينيا من (١٢٥) منظمة في العام ١٩٧٤ إلى نحو (٤٠٠) منظمة في العام ١٩٨٧[٢٢]، وعكس ذلك الصعوبات في محاولة إحداث تغيير من خلال السياسة الرسمية، وما نتج عن ذلك من تحول الطاقات السياسية إلى المنظمات غير الحكومية والكنائس والجمعيات والاتحادات المهنية[٢٣].

وقد سعت تلك المنظمات إلى تنفيذ نشاطات جماعية سياسية واقتصادية خارج نطاق الدولة، وتضمنت: (الجمعيات الخيرية، وجماعات مساعدة الذات، والجمعيات والاتحادات المهنية، والكنائس، وغيرها)، وكانت تحصل على نسبة متواضعة، لكنها متزايدة من مساعدات التنمية الأجنبية، وقدمت نسبة كبيرة من الخدمات كالرعاية الصحية في عموم كينيا[٢٤].

٦. التفرقة بين الجنسين في المجتمع الكيني:

بقيت فرص منح المناصب العليا في العمل والسياسة ضعيفة أمام المرأة الكينية، وعلى الرغم من تعيين الرئيس موي أول قاضية في كينيا في العام ١٩٨٢، ولكن لم يتغير حال المرأة في المناطق الريفية بوصفها تؤمّن العمل الزراعي والعمل المنزلي، وبقيت معظم مناصب القطاع الحكومي يشغلها الرجال فقط، وكان مجال العمل أمام المرأة مفتوحًا فقط في قطاعي التمريض والتعليم، وبما أن التعليم الابتدائي شمل كِلا الجنسين بنسب متساوية تقريبًا، لكن بقي التعليم الثانوي يضم (٦٠٪) من الذكور، والتعليم الجامعي أكثر من (٧٠٪) من ذكور[٢٥].

أصبحت موضوع المرأة في المجتمع مهمًا بصورة متزايدة، الأمر الذي عكس كُلّا من الحجم المتزايد للنخبة المتعلمة من الإناث، ووفرة التمويل الدولي والدعم للمساواة بين الجنسين، وكان العديد من المنظمات غير الحكومية الكينية[٢٦] تقودها نساء وتركز عليهن، وكانت ترفع صوتها بشكل متزايد حول قضايا المرأة، فبدأت الحواجز القديمة بالانهيار[٢٧].

وقد عيّن موي أول وزيرة في كينيا تدعى وينيفريد نييفا مونيدوا Winifred Nyiva Mwendwa في العام ١٩٩٥[٢٨]، ونصّب أول حاكمة مقاطعة في العام ١٩٩٦، وكذلك نصّب أول حاكمة إقليم في العام ٢٠٠٠، قد جعلت التعديلات المستوحاة من المجموعة البرلمانية بين الحزبية التميز على أساس الجنس مسألة دستورية للمرة الأولى في تاريخ كينيا[٢٩].

وعلى الرغم من ذلك، بقيت مواقف الرجال في كينيا تجاه النساء تقليدية، مع القليل من التأييد للزعامة السياسية النسائية، وقد أنتقد الرئيس موي مؤتمر بكين الذي عقد حول المرأة في العام ١٩٩٥، والذي كان يُمثّل رمزًا لتمكين النساء المهنيات، وبقيت النساء بحاجة إلى موافقة آبائهم أو أزواجهن عند تقديم طلب الحصول على جواز سفر أو الحصول على قرض مصرفي، واستمر النظام الانتخابي بالاعتماد على الأموال والارتباطات القوية ضمن نخبة الذكور فقط، مع الرفض في رؤية النساء في موقع قيادي[٣٠].

ثانيًا: أثر التغيرات الاجتماعية والطبقية في كينيا على الجانب الاقتصادي:

١. انتشار الفساد والقبلية وسوء تخصيص الموارد:

أصبح للفساد تأثيرًا كبيرًا على العلاقات الدولية، وكذلك على الكفاءة الاقتصادية المحلّية؛ لأن المانحين الأجانب أدركوا أن مساعدتهم كانت تُنفق بشكل سيء أو يُساء تخصيصها، وأن العديد من العقود الكبيرة كان يُبالغ في أسعارها كثيرًا؛ وذلك من أجل السماح بدفع الرشاوى لأولئك الذين يصادقون عليها، مما يُلحق ضررًا دائمًا بالاقتصاد، ويقود إلى تشويهه[٣١].

وبقيت مواقف الحكومة الكينية تجاه الفساد غير ثابتة، وقد شُرّع ما يُعرف بـ(اقتصاد العاطفة)، ويعني ترجيح العلاقات الشخصية والعرقية والمنزلة الاجتماعية والفساد للفائدة الذاتية[٣٢]، ونادرًا ما كان يتم إثبات إجراء الفساد، وكانت صراعات المصلحة واضحة في كل مفاصل الحكومة في نهايات عقد الثمانينات، وكان عدد من السياسيين والموظفين الكبار هم الذين يحكّمونها دون أي تدقيق فعال، وكانت الشخصيات الرفيعة تمتلك مشاريع أو يكونون شركاء في المشاريع التي كانوا ينظمونها، ويضمنون من خلال ذلك الحصول على عقود ورُخص وسلف ومعلومات[٣٣].

ولم يكن هنالك إعلان للأملاك، وخطر التعرض للمسائلة كاد يكون معدومًا، وواصل أصحاب العلاقات الحصول على المناصب في الحكومة، وكانت الأراضي المملوكة لصالح مؤسسة التنمية الزراعية Development Corporation Agricultural (ADC) يجري تقسيمها وبيعها مبدئيًا لمن

لا يملكون أرض، وكان المسؤولون يضمنون أن يحصلوا هم أو عوائلهم أو وكلائهم على الأراضي في الوقت نفسه[٣٤]، وأصدر مكتب الرئيس موي تعليمات إلى لجان تخصيص قطع الأرض لتخصيص أراضي بأسعار رخيصة إلى أفراد معنيين، وبدت بعض التخصيصات كما لو أنها كانت مُعَدّة سلفًا للنخبة من قبيلة كالنجين[٣٥].

وأثيرت مزاعم عديدة فيما بعد بأن الرئيس موي وعائلته سرقوا مليارات الدولارات وادّخروها خارج البلاد، ومما لا شك فيه أنه قام هو وحلفاءه باستلام (عشرات ومئات) الملايين من الدولارات على شكل حوافز؛ لأداء أعمال وهدايا وعمولات، لكن تبقّى إثبات هوية المستلم بالضبط أمرًا مستحيلًا، وهناك مثال علني على الطريقة التي كانت تنجز بها الأعمال قدّمه مدير آسيوي لعمل تجاري في دبي[٣٦]، والذي أعلن أنه قام في العام ١٩٨٩ بإعطاء (٢) مليون دولار على شكل تبرعات شخصية؛ لتُنقل إلى الرئيس موي مقابل عقد مشروع في مطارات كينيا الدولية[٣٧].

وكان الشعور بزيادة الفساد هو نتيجة تحسن الاتصال مع العالم، والتركيز الخارجي المتنامي عليه، ولم يعد الاقتصاد ينمو سريعًا جدًا، وكان هنالك تغير نوعي حقيقي في عقد الثمانينات هو أكثر إقناعًا، وأن الرشاوى البالغة نسبتها (١٠٪) في عهد عائلة الرئيس السابق جومو كينياتا Jomo Kenyatta (١٩٦٤-١٩٧٨)، قد أصبحت نسبتها (٢٥-٥٠٪)، مما أغرق بعض المشاريع، فيما بدت مشاريع أخرى أنها قد أنشأت بالدرجة الأولى؛ بسبب فرص البحث عن الإيجار التي كانت تعطيها[٣٨].

وكانت نخب الرئيس موي بحاجة إلى أخذ المزيد وبشكل أسرع؛ بسبب وضعها السياسي والاقتصادي الهش، ولم يكونوا يملكون القاعدة الاقتصادية التي كانت قبيلة الكيكويو قد أسستها بدعم من الحكومة. وكلما زاد استسلام الشعب للفساد زاد معها الفساد نفسه، ولقد انهارت معظم القيود الداخلية التي كانت تحد من المخالفات والتجاوزات، ولم تكن العقود تُعطى لأفضل العطاءات، ولا حتى للمتعهدين المؤهلين الذين قاموا بدفع العمولات اللازمة، بل أصبحت تعطى إلى متعهدين، كانت أرباحهم تتأثر جدًا بحجم العمولات التي يدفعونها، بحيث لم يكونوا قادرين على القيام بالعمل المعهود لهم بشكل مرضي، حتى لو كانت لديهم النية للقيام بذلك[٣٩].

وكانت إحدى نتائج الفساد المتنامي والقدرة المتضائلة لدى الحكومة، هي ارتفاع كُلف التعاقدات الخاصة بالأعمال، والتردد في الإقدام على الاستثمار، وقد عكس غياب استثمار القطاع الخاص الأجنبي في كينيا خلال عقد الثمانينات المستوى المرتفع من الرشاوى، والتي كانت تُطْلب كنقود لتأمين الحماية، وكذلك نتيجة طبيعة البيئة الاستثمارية، وكان البعض يسعى للحصول على الحماية السياسية، كجزء من استراتيجية أعمالهم[٤٠].

٢. **موقف الدولة من الآسيويين:**

كانت المشاريع المملوكة للآسيويين هدفًا لابتزاز السياسيين، وعلى الرغم من إخراجهم من أغلب الوظائف ومن مجال التجارة، إلا أن العديد منهم قد عادوا إليها، وبقت تلك العوائل في كينيا مستمرة بالهيمنة على التصنيع المحلّي، وتمكن عدد منهم من بناء قواعد رأسمالية كبيرة، وأصبحت النخبة الكينية تحتاجهم بصفة مختلفة، فمع قيام نخبة قبيلة كالنجين بامتصاص موارد الدولة، وتحدي هيمنة قبيلة الكيكويو التجارية، لجأ الرئيس موي وحلفاءه إلى الآسيويين كمصدر أخر لرأس مال القطاع الخاص المحلّي[٤١].

وطوال حقبة حكم الرئيس موي، كان رجال السياسة مشتركين بشبكة معقدة من علاقات الأعمال، مع شبكة من التنفيذيين الآسيويين، وكانت الفرق المؤلفة من الآسيويين لأفارقة تتنافس فيما بينها على بعض الصفقات، وتتعاون فيما بينها، وكان هدفهم الرئيسي العقود الحكومية وشركاتها، وكانت قصص الانتقال السريع من الفقر المدقع إلى الثراء لعدد من المدراء التنفيذيين الآسيويين البارزين تُعَدّ جُلّ مشاكل كينيا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات[٤٢].

ويُعَدّ كيتان سومايا Ketan Somaia المثال الأشهر على ذلك، فقد كان مجرد صاحب متجر في كيسومو Kisumu، ليؤسس خلال المدة بين عامي (١٩٨٥-١٩٩١) مجموعة الدولفين Dolphin على المستوى الوطني، مع حصولها على عقود تجهيز معدات عسكرية وأجهزة كمبيوتر وسلع أخرى[٤٣]، وقد أشترى وكالة سياسة مارشال إيست أفريكا Marshall's East Africa في العام ١٩٨٨، وهي تمثل عملية أخرى لتصفية استثمار أجنبي، وشارك أيضًا في تأسيس بنك الائتمان Trust Bank. وفي العام ١٩٨٩، حاز لنفسه على مشروع الورق (مادو بيبير إنترناشونال) Madhu paper Internation من إمبراطور المال صموئيل ماجاريا Samul Macharia التابع لقبيلة الكيكويو، مقابل (ثلث) قيمة كتب تلك المؤسسة، وأشترى معامل ميواني Miwani لإنتاج السكر عام ١٩٩٠، وسيطر على بنك الائتمان والتجارة الدولي الكيني المنهار عام ١٩٩١، وأعاد تسميته إلى بنك دفلس Delphis bank، وحاز كذلك على كازينو نايروبي الدولي[٤٤]، وكان لديه موارد غير محدودة، وشبكة علاقات واسعة، ولم يتمكن أي أحد أن يمسه بأي سوء[٤٥].

وكان ناوشاد ميرالي Naushad Merali متعهد آسيوي آخر ذو علاقات واسعة، وقد بدأ نجمه بالصعود كذلك، إذ قام بشراء شركتي فايرستون إيست أفريكا Fireston East Africa ويونيون كارباید Carbide Union، والمصرف الإفريقي التجاري First American Bank، والبنك الأمريكي الأول Commercial Bank of Africa بدون عطاء علني، بل على أساس الوصول التقديري للعملة الصعبة للدفع للمستثمرين الأجانب، وأسس كذلك المنطقة الأهلية الأولى لتجهيز الصادرات باسم استثمارات سمير Samir Investments في العام ١٩٩١[٤٦].

وكان هناك قلق في الدوائر العامة بشأن هجرة رأس المال الآسيوي، وكان رجال الأعمال الآسيويون معروفين بالعمل مع مسؤولي البنك المركزي الكيني في الحصول على العملة الصعبة، ونقلها خارج البلاد، من خلال المبالغة في قيم الفواتير والشحنات الوهمية[٤٧].

وقد اتخذت الحكومة إجراءات صارمة بشأن تلك النشاطات في العام ١٩٨٧، إذ ألقت القبض على أكثر من (٢٠) رجل أعمال ومسؤول في المصارف، التي كانت مملوكة للآسيويين؛ وذلك لقيامهم بتعاملات تبادل عملة غير قانونية[٤٨]، وكانت معظم المجموعات المملوكة لرجال الأعمال الآسيويين تتجنب التعرض لفضائح عامة، على الرغم من أنهم كان عليهم إعطاء تبرعات للأعمال الخيرية، مقابل الحصول على الحماية[٤٩].

المبحث الثاني
قطاع الصحة والتعليم في كينيا

أولًا: سوء الخدمات الصحية، وانتشار مرض الإيدز:

شهد عقد الثمانينات تدهور تدريجي في القطاع الصحي، فضلًا عن مزيج من اللامبالاة البيروقراطية والتنسيق والفساد ونقص الأموال، وكانت نوافذ غرف العمليات مهشمة، ولم يكن هناك ماء في بعض المستشفيات، وأخذت الأموال التي تخصص للخدمات الصحية تتقلص بشكل متزايد، فضلًا عن افتقار مدراء المستشفيات والمراكز الصحية إلى الإدارة في استخدام الأموال المحددة والمتاحة لحقيق أثر جيد، وبينما كان المانحون يوفرون الأدوية للصيدليات المحلّية، لم يكن هناك سوى القليل منها في المستشفيات، وقاد الفساد في المذاخر الطبية المركزية إلى سرقة الأموال أو شراء أدوية عديمة الفائدة أو منتهية الصلاحية[٥٠].

وَعُدّ مرض الإيدز مشكلة صحية عامة في العام ١٩٨١، وسرعان ما أصبح واضحًا أن هناك بؤرة للإصابات بذلك المرض في شرق ووسط إفريقيا، وكانت طريقة انتقاله تحدث بشكل رئيسي نتيجة الممارسة الجنسية دون استخدام وسائل الحماية، وقد رفضت كينيا الاعتراف بوجود ذلك المرض،

وكانت الحساسية كبيرة عندما شَخَصَ الأطباء حالة الإصابة الأولى في كينيا في العام ١٩٨٤، والقي القبض عليهم بتهمة تقويض السياحة[٥١].

أسست كينيا لجنة وطنية لمكافحة الإيدز في العام ١٩٨٥، الأمر الذي عكس الأعداد المتزايدة للمصابين، والاهتمام العالمي بالمرض، ولم يكن هناك فحص للدم المستخدم للنقل إلى المرضى، وكانت هناك (٨٠) حالة إصابة مؤكدة بحلول العام ١٩٨٦، وبعد عام واحد قُدّم برنامج للسيطرة على المرض، وبعد عقد واحد من الزمن أصبح المرض كارثة وطنية، وكانت حينها منظمات المجتمع المدني هي من تقود الحرب على المرض[٥٢]. ولسنوات عدّة، كان الكادر الحكومي عدائيًا تجاه الوقاية من الإصابة بالإيدز، معتبرًا أن ذلك المرض غير إفريقي، فيما وجدت الكنائس أن من الصعب الاستجابة للحث على العفة، ذلك الموقف المتخاذل قد كلّف كينيا العديد من أرواح أبنائها[٥٣].

أصبح مرض الإيدز المشكلة الصحية الأولى في كينيا، وواصلت أعداد الإصابات بذلك المرض بالارتفاع، وكان يغذّيها الفقر والجهل والأعراف الشائعة للسلوك الاجتماعي بين الجنسين، وقد بلغ عدد الوفيات المسجّلة نتيجة الإصابة بذلك المرض (١٨٠) ألف في العام ١٩٩٩، والتي فاقت بكثير الأسباب الأخرى للوفاة، وأدى ذلك إلى حدوث انهيار في المتوسط المتوقع للأعمار من (٦١,٩) عام في العام ١٩٨٩ إلى (٥٦,٦) في العام ١٩٩٩، وكان الأثر الاقتصادي لذلك ضخمًا، وأصبح مرضى الإيدز حينها يشغلون معظم الأسّرة في المستشفيات، الأمر الذي أدى إلى إرهاق الكادر الطبي إلى أقصى حد، وانخفضت انتاجية العمل، وقد بلغ أيتام الإيدز بحدود (٣٠٠) ألف يتيم[٥٤].

وقد نشرت الحكومة الكينية في العام ١٩٩٧ ورقة دورية تحت عنوان: ((مرض الإيدز في كينيا، والخطة الاستراتيجية الوطنية))، وقامت بتشكيل مجلس سمي (مجلس السيطرة على الإيدز) في العام ١٩٩٩، وأعلنت إن المرض كارثة وطنية، ولكن لم يتغير واقع المرض كثيرًا من الجانب العملي، وقد أستلم المجلس مساعدات مالية بمبلغ (٥٠) مليون دولار من البنك الدولي لمحاربة المرض في العام ٢٠٠١، ولكن جرى إساءة استغلال المبلغ بشكل كامل، فضلًا عن سرقة جزء كبير منه[٥٥].

ثانيًا: قطاع التعليم في كينيا:

١. **النظام التعليمي الجديد:**

مَثّلَ منتصف عقد الثمانينات ذروة النظام التعليمي في كينيا، ففي العام ١٩٨٦ أعلنت الدولة أن كل طفل عليه أن يحصل على قدر من التعليم الابتدائي، وارتفعت نسبة تعليم البالغين من (٢٠٪) عند الاستقلال إلى (٦٤٪) في العام ١٩٨٩، وهو ما كان يمثل إنجازًا كبيرًا في ذلك القطاع[٥٦]. ويمكن توضيح درجة الجذب من خلال المساواة في الإعداد بشكل قريب جدًا بين تلاميذ الابتدائية من كِلا الجنسين، وعلى الرغم من ذلك فقد كان نصفهم تقريبًا يفشلون في إكمال الدراسة الابتدائية، وكان عدم الرضا من المنهج الدراسي القديم واسع الانتشار بين صفوف الطلبة وذويهم[٥٧].

قدّمت حكومة الرئيس موي لأول مرة نظام تعليمي جديد يعرف بـ(٨-٤-٤)[٥٨] في العام ١٩٨٥، وقد صمم على أساس النموذج الأمريكي، وبلغت مدّة التعليم الابتدائي من (٧-٨) أعوام، و(أربعة) أعوام من التعليم الثانوي، ويليها (أربعة) أعوام أخرى من التعليم الجامعي، وألغيت شهادة التعليم الابتدائي، وحلَّ محلّها شهادة التعليم الابتدائي في كينيا (KCPE) KENYA CERTIFICATE OF PRIMARY EDUCATION، وأكد النظام الجديد على التعليم المهني، وهو ما كان يعكس عقدًا كاملًا كان فيه القليل من خريجي التعليم الثانوي يستطيعون أن يجدوا وظيفة في الدوائر الحكومية[٥٩].

تطلّب النظام التعليمي الجديد توظيف معلمين جدد، وبناء صفوف مدرسية في كل مدرسة ابتدائية، وقد أولى الرئيس موي شخصيًا العناية لذلك التغيير، إذ قام بتكليف أكاديميين مختصين لتأليف الكتب الدراسية، وجباية الأموال لبناء الصفوف، وقد ساعد البنك الدولي في تمويل وتطوير ذلك النظام، لكن فاجأ تطبيقه في كانون الثاني من العام ١٩٨٥ المعلمين وأولياء الأمور والطلبة، وترك المدارس في حالة فوضى، إذ كان ذو منهج دراسي واسع جدًا، واستمر الامتعاض منه لعقود عدّة[٦٠].

وأجرت الحكومة -في الوقت نفسه- تغييرًا مثيرًا للجدل، فبدلًا من قبول طلبة الدراسة الثانوية في أي مدرسة من المدارس الحكومية، والتي يجب أن يكونوا مؤهلين دراسيًا لدخولها، ويستطيعون دفع أجورها، أصبح حينها على (٨٥٪) من الطلبة المجيء إلى الاقليم التي تقع فيه المدرسة، وكان نظام الحصص ذلك مثيرًا للجدل؛ لأنه حدَّ من القبول ضمن المنطقة المحلّية، وغايرت درجات النجاح حسب المنطقة، ويعني ذلك أن العديد من الطلبة سيلتقون بطلبة آخرين من مجتمعات أخرى عند الجامعة، وكان الرأي أن ذلك سيسمح للطلبة من المناطق الفقيرة بالحصول على فرص تعليمية متساوية، كما أنه جعل أولياء الأمور أكثر رغبة في المساهمة في الأعمال الخيرية الخاصة بالمدارس[٦١].

وحاولت الحكومة الكينية تعليم أكثر من (١٢) مليون مواطن تحت سن (العشرين) في العام ١٩٨٩، وتضمن ذلك العدد أقل من (نصف) عدد السكان بالأعمار المؤهلة للعمل، وجزء من الدخل لتمويله، ففي العام ١٩٨٨، وبتشجيع من البنك الدولي ألزمت الحكومة نفسها بمشاركة كُلفة التعليم، إذ اقتصرت مساهمتها على رواتب المعلمين فقط، وطالبت أولياء الأمور بدفع الأموال لإنشاء وتأهيل البنايات الدراسة والكُلف الأخرى كافة في مدارس الدولة، فارتفعت بذلك معدلات الرسوم والكلف، وانخفض عدد المتقدمين للمدارس من العوائل المتعففة والفقيرة جدًا[٦٢]، وبدأ التسجيل في المدارس الثانوية بالانخفاض من (٦٥٠) ألف في العام ١٩٨٩ إلى (٥٥٠) ألف في العام ١٩٩٣[٦٣].

كانت العديد من المعالجات المقترحة على النظام التعليمي مثيرة للجدل، وكان مستوى إنفاق الحكومة على التعليم من مجمل الناتج القومي الإجمالي هو من بين المستويات الأعلى في العالم، وأزداد عدم الرضا من النظام التعليمي الجديد على نطاق واسع، وقد وعدت الحكومة بإجراء مراجعة على ذلك النظام[٦٤]، وفعلًا شكّل الرئيس موي لجنة تحقيق بصدد ذلك النظام في العام ١٩٩٨، وانتقد التقرير الذي قدّمته اللجنة ذلك النظام؛ بسبب تركيزه المفرط على الامتحانات بدلًا من اكتساب المهارات، وأوصى بإلغاء النظام، ودعت اللجنة الحكومة كذلك إلى تأمين (أثني عشر) عامًا من التعليم الإلزامي[٦٥]، غير أن الرئيس موي رفض التقرير، ورجّح الاستمرار بذلك النظام، فانخفض بشكل حاد العدد الإجمالي للملتحقين بالتعليم من مجموع الأطفال الذين هم بسن المدرسة[٦٦].

أكمل الدراسة أقل من نصف أولئك الذين التحقوا بالتعليم الابتدائي فقط، فلم يشارك ما مجموعه (مليون) تلميذ الذين دخلوا المستوى الأول في العام ١٩٩٤ سوى (٤٩٥) ألف فقط في امتحانات الحصول على شهادة التعليم الابتدائي في كينيا KCPE في العام ٢٠٠١، وقد أشارت التقديرات إلى أن (ثلثي) المتسربين من المدارس فعلوا ذلك نتيجة لارتفاع الأجور والتكاليف الدراسية، ومنها: الزي المدرسي ومستلزمات الرياضة وجبايات كُلف البنايات، وفي العام نفسه ألغى موي أجور الدراسة الابتدائية مجدّدًا، دون وضع خطط لكيفية توفير التمويل البديل، واستمرت الأمور كما كانت عليه في السابق، ولم تعد المدارس العامة والخاصة حينها قادرة على توفير المقاعد إلا للدراسة الثانوية، ولنصف الذين يستحقون خوض الامتحانات الحصول على الشهادة الثانوية فقط[٦٧].

انخفضت معدلات الالتحاق بالمدارس، وبقي (ثلاثة أرباع) الأطفال في كينيا غير قادرين على الحصول على التعليم الثانوي، وكانت المنافسة على المقاعد الدراسية المحدودة محتدمة، وبقيت التفاوتات في الحصول على تعليم جيد بين طبقة الأغنياء والفقراء كبيرة جدًا، فضلًا عن افتقار المساواة على أساس الجنسين والانتماء العرقي-المناطقي، وسجلت المناطق الجرداء وشبه الجرداء أدنى معدلات الانخراط في المدارس، وسجّل الإقليم الأوسط المعدلات الأعلى، ومع ذلك كانت بارنكو (منطقة الرئيس موي) ذات النسبة الأعلى في نسبة عدد المعلمين بالمقارنة بعدد الطلبة[٦٨].

٢. توسيع نظام التعليم في الجامعات:

ظهرت ضغوط كبيرة على المستويات الاجتماعية الدنيا من النظام التعليمي الجديد، وكانت البلاد تعاني كذلك في قلة عدد الجامعات، في وقت أصبحت فيه الشهادة أساسية للحصول على وظيفة مهنية، وأصبحت جامعة نايروبي قادرة على استيعاب نصف الطلبة المؤهلين للقبول في الجامعات، فبدأت

الرصانة العلمية بالتدني، وأخذ العديد من الكينيين الأثرياء يرسلون أبنائهم خارج البلاد للدراسة، لكن الحكومة لم تكن راضية بذلك؛ لأنها اعتقدت أن التخصصات في التعليم الأجنبي لا علاقة له باحتياجات البلد، وبدلًا من ذلك وسّعت الحكومة من نظام الجامعات، على الرغم من وجود احتجاجات بأن كينيا لم تكن بحاجة إلى المزيد من الجامعات؛ لأنها لم تكن قادرة على تأمين الوظائف لخرجيها[٦٩].

تم افتتاح جامعة موي بالقرب من دووريت Dowrite في العام ١٩٨٤، وتحولت كلية كينياتا إلى جامعة كينياتا في العام ١٩٨٥، وتلى ذلك تأسيس جامعة إيكرتون Eckerton بين عامي (١٩٨٦-١٩٨٧)، وتأسست كلية جومو كينياتا الجامعة للزراعة والتكنلوجيا بين عامي (١٩٨٨-١٩٨٩)، ثم تحولت إلى جامعة في العام ١٩٩٤، وتم تمويل الكثير من ذلك التوسع من بريطانيا وأمريكا واليابان[٧٠].

شكّلت الحكومة منذ العام ١٩٨٤ برنامج الجامعات ما بين (نصف- ثلاثة أرباع) الميزانية المخصصة للتعليم، ونتيجة لذلك أصبح عدد طلبة جامعات الدولة في كينيا أكثر من الضعف، إذ ازداد من (١٥) ألف طالب بين عامي (١٩٨٧-١٩٨٨) إلى (٣٦) ألف بين عامي (١٩٩٣-١٩٩٤)، وظل الطلبة يحصلون على قروض من الحكومة؛ لتأمين تكاليف معيشتهم، لكن في العام ١٩٨٩ فُرضت عليهم أجور دراسية كجزء من المشاركة في التكاليف[٧١].

لعبت العرقية كذلك دورًا كبيرًا داخل الجامعات، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الحكومة قامت بدراسة متطلبات دخول الجامعات؛ من أجل إعطاء تفضيل في القبول لأولئك القادمين من المناطق الأكثر فقرًا، وأمرت إدارات الجامعات باتباع سياسة العمل الإيجابي في تفضيل المهمشين -من المناطق الرعوية وأبناء قبيلة كالنجين- في بعض الكليات، مثل كلية القانون[٧٢].

تباطأت عملية التوسع في الجامعات في منتصف عقد التسعينات، وعلى الرغم من أن التعليم العالي استمر باستيعاب نسبة مئوية كبيرة من ميزانية التعليم، إلا أن أجور التعليم الآخذة بالارتفاع قلّلت من الانخراط في الجامعات بنسبة (١٥٪) بين عامي (١٩٩٥-١٩٩٧). وقد مثّل تأسيس مجلس قروض التعليم العالي Higher Education Loan Board(HELB) في العام ١٩٩٥ بداية عملية إعادة تنظيم تمويل الطلبة، والذي كان في العام ١٩٩٦ يعاني من تركة وقعت على عاتقه بلغ مقدارها (٧) مليارات شيلينغ من ديون الطلبة غير المسدّدة والتي تعود إلى العام ١٩٧٤، وهو مثال آخر على الصعوبات الهيكلية في إدارة الديون، التي كانت قد أنهكت كينيا منذ استقلالها[٧٣].

ثبت أن مجلس قروض التعليم العالي كان بدوره مسيّسًا وغير كفوء أيضًا، وعلى الرغم من الوعود المقطوعة إلى البنك الدولي في إعادة تركيز تخصيص الموارد بعيدًا عن الجامعات، ارتفعت أعداد طلبة الجامعات مرة أخرى منذ العام ٢٠٠٠، لا سيّما بعد انضمام جامعة ماسينو Maseno في العام ٢٠٠٢، وكان أكثر من (٤٠) ألف طالب مؤهلًا للقبول في الجامعات، ومن مجموع هؤلاء حصل (١٥) ألف هؤلاء على مقاعد في الجامعات الحكومية، و(٣) آلاف آخرين في الكليات الخاصة، ومن بينها جامعة كاباراك Kabarak الخاصة التابعة للرئيس موي، ودرس أكثر من (١٠) آلاف طالب في الجامعات الأجنبية، بينما كانت الكليات المحلّية والمعاهد الفنية ذات المستوى المتوسط تستقبل (٥) طلاب سنويًا وقتئذ، وبذلك تتبقى بحدود (١٠) آلاف طالب خارج النظام التعليمي الجامعي[٧٤].

المبحث الثالث

قطاع الإعلام في كينيا

على الرغم من أن حقبة التسعينيات كانت تمثل تراجع في جوانب عديدة من الحياة، إلا أن وسائل الإعلام كانت إحدى المجالات المتقدمة، حيث الديمقراطية ذات التعددية الحزبية والتحرر الاقتصادي، والتي غيّرت بشكل لا بأس به الأمور إلى الأفضل، فكان هناك فرص كثيرة للوصول إلى الأخبار والتسلية المحلّية منها والأجنبية[٧٥].

ولكن ذلك لا يعني أن وسائل الإعلام قد تجنبت الانحياز الحزبي، فقد أشترى مارك أراب تو[٧٦] Mark Arap Tw صحيفة ستاندرد من لونرهو في العام ١٩٩٥، وأصبح رئيسًا لها، أما خدمة شبكة التلفزيون الكيني فقد بيعت لأحد أفراد عائلة الرئيس موي في العام ١٩٩٧، وكان هناك شكوك بأن ستيلاڤيتش Stilavytsh القناة التلفزيونية الخاصة الأخرى في كينيا كانت مملوكة جزئيًا للرئيس موي، أو من قبل أحد وكلائه[٧٧].

وحسّنت مؤسسة البث الكينية من فترات بثها التلفزيوني، ونوّعت من نتاجاتها، ولكنها بقيت مؤيدة لحزب كانو KANU الحاكم، وكانت بإدارة الوزير السابق جوليوس كيانو Julius Kiono، وقبلت الحكومة أن تصبح تلك المؤسسة أحدى القنوات التلفزيون والإذاعية العديدة، وقد شنّت حربًا ضد كل من لا يتبع خطها السياسي[٧٨].

ونتيجةً لمواجهتها انفجارًا دوليًا في الاتصالات بدأ من العام ١٩٩٨، تخلّت الحكومة عن معظم الضوابط الإعلامية المُعلنة، وفي الوقت الذي تحررت فيه وسائل الإعلام من الرقابة المباشرة، كان السياسيون حينها يمتلكون أغلب القنوات الإعلامية، واشترت عائلتي موي وكولي صحيفة المعيار Standars وشبكة التلفزيون الكينية Kenya Television Network (KTN) بين عامي (١٩٩٥-١٩٩٧)، مما منحهما تأثيرًا قويًا على الرأي العام، وظل حزب كانو مسيطرًا على صحيفة كينيا تايمز Kenya Times[٧٩].

وشهد أواخر عقد التسعينات انفجارًا في أعداد المجلات الأسبوعية ذات المحتوى الهابط، كمجلة اتحاد كينيا Kenya Conventional، وكان بعضها مملوكًا أو ممولًا من قبل السياسيين، وكانت جميعها تؤكد على الأخبار الحزبية والمزيفة والكاذبة والمثيرة في أغلب الأحيان، وكان بعضها يستخدم أسلوب الابتزاز والتهديد بفضح مخالفات السياسيين، إذا لم يقوموا بدفع الأموال لها[٨٠].

كانت الصحف والمجلات الأسبوعية اللامعة تلاقي الفشل، فقد واجهت مجلة المراجعة الاقتصادية Economic Review مشكلة مالية في العام ١٩٩٨، مما أدى إلى غلقها في العام ١٩٩٩، ورفُضت كل المحاولات لتنظيم الصحافة بشكل أكثر إحكامًا، وذلك من قِبل تحالف ضم أعضاء في البرلمان ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين والدول المانحة، ولكن تضاعفت قضايا القذف والتشهير، وبقيت الحكومة تضايق الصحفيين والمحررين في كثير من الأحيان[٨١].

وفي وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، بقيت هيئة الاذاعة الكينية (KBC) Kenya Broadcasting Corporation الناطقة بلسان الحكومة، وخاضعة للرئيس موي مباشرةً، وكانت عائلة الرئيس السابق جومو كينياتا لها حصّة في محطة ستيلاڤشن Stellavision الإذاعية[٨٢].

وكان للوفرة الواسعة لأجهزة الكومبيوتر الشخصية وشبكة الأنترنيت والهواتف النقالة في أواخر عقد التسعينات تأثيرات دراماتيكية على الدخل الكيني، ولم يكن موي وحده من يعتقد أن: "الحضارة المعلوماتية الجديدة تؤدي إلى تآكل هوية ووظائف الدولة القومية؛ لأنها تسمح بالانتشار السريع للثقافة الغربية". وبفضل وجود أجهزة الكومبيوتر الشخصية أصبح بإمكان الأفراد الأثرياء تحليل البيانات، وإنتاج منشورات عالية الجودة، ومنح تطوير الأنترنيت الكينيين إمكانية الوصول الحر إلى أخبار العالم، وسمح لهم بإجراء اتصالات دولية سريعة ورخيصة من مزود خدمة الإنترنت (موفر خدمة الاتصال بالإنترنت) Internet Service Provider (ISP) في العام ١٩٩٤، وكان هناك (٧٠) مزود خدمة في العام ٢٠٠٢، و(٤٠) ألف مشترك[٨٣].

الخاتمة والاستنتاجات

من أهم استنتاجات البحث:

١. ظهور التباين الطبقي بين سكان كينيا في كل مجالات الحياة.
٢. التأثير الثقافي والفكري، فضلًا عن الحداثة والمدنية أسهمت بشكل كبير عن واقع الحياة في كينيا.

٣. التباين الواضح لعمل المرأة بين الحياة الريفية والحضرية.
٤. على الرغم من الجهد الكبير الذي تبذله المرأة في عملها مع الرجل، إلا أنها كانت تعاني من ظاهرة التعنيف، فضلًا عن ظاهرة تعدد الزوجات.
٥. أسهم التعليم بشكل كبير في طبقات المجتمع، فكانت فرصة واسعة شملت أعداد كبيرة من طبقات المجتمع، لأنه أصبح مجانيًا.

المراجع

(1) David Anderson and Vigdis Broch Due, The poor are not We: Poverty and pastoralism in Eastern Africa, Oxford, 1999, pp. 85-86.
(2) Gunther Schlee, Identities on the move: Clanship and pastoralism in Northern Kenya, Nairobi, 1994, pp. 55-57.
(3) Ibid, p. 61.
(4) Jean Ensminger, Making a market: The institutional transformation of an African society, Cambridge, 1992, p. 178.
(٥) حكم رئيس كينيا السابق دانيال أراب موي من العام (١٩٧٨-٢٠٠٢)، ويُعَدّ ثاني رئيس في تاريخ كينيا منذ استقلالها على الاستعمار البريطاني في العام ١٩٦٣ بعد الرئيس جومو كينياتا، وعُرف بـ(الرجل القوي) الذي حكم كينيا لأطول مدة رئاسية بلغت (٢٤) عامًا. وقد شهدت حقبة رئاسته العديد من التناقضات والمشاكل في جميع مفاصل الدولة ونواحيها، لا سيّما التعددية الحزبية؛ وذلك لأنه أعقب مرحلة ما بعد الاستقلال، الأمر الذي أدى به حكم كينيا بالحديد والنار. للتفاصيل ينظر:
Andrew Morton, Moi: The making of an African statesman, London, 1998.
(6) Gunther Schlee, Op. Cit, p. 69.
(7) D. Foeken and S. Owuor, “Farming as a livelihood source for the urban poor of Nakuru, Kenya 1978-1990”, Geoforum, Vol. (6), No. (39), 2008, pp. 26-27.
(8) Jean Ensminger, Op, Cit, p. 180.
(9) J. O. Oucho, “Migration and Ethnic Relations in Colonial and Independent Kenya”, Bulletin of the Royal Institute for Inter-Faith Studies, Vol. (2), No. (4), Autumn/Winter 2002, pp. 81-83.
(10) S. D. Mueller, “The Political Economy of Kenya’s Crisis”, Journal of Eastern African Studies, Vol. (2), No. (2), 2008, p. 187.
(11) Mwangi Wa Githinji and Stephen E.Cullenberg, “Deconstructing the Peasantry: Class and Development in Rural Kenya”, Critical Sociology, Vol. (29), No. (67), 2003, p. 78.
(١٢) كان الرئيس موي يمتلك (٧) مساكن خاصة بحلول العام ٢٠٠٢، فضلًا عن استثمارات وأعمال تجارية وبنايات وحقوق لزراعة المحاصيل ومزارع لتربية الحيوانات، وكان دائمًا ما يُنكر امتلاكه لحسابات خاصة في البنوك الأجنبية، وكان هو وعائلته ووكلائه وبيوت يمتلكون الجزء الأكبر من الاقتصاد الصيني عن طريق وكلاء أفارقة في القطاع الخاص. وكان جدعون موي وكولي وبيوت وفرانكلين بيت Franklin Bett وكيلاكات Kiplagat وآخرون يتنافسون فيما بينهم للحصول على الصفقات التجارية بدلًا من العمل سوية، وكانوا جميعًا يستخدمون اسم موي لتسهيل تعاقداتهم التجارية. ينظر:
Frank Holmquist and Michael Ford, “Kenyan Politics: Towards a Second Transition”, Africa Today, Vol. (45), No. (2), April–June 2003, pp. 40-41.
(13) David Himbara, Kenyan capitalists: The state and development, Boulder, 1999, p. 215.
(14) National Crime Information Center (NCIC), National Cohesion and Integration Commission report on Ethnicity in the Civil Service of Kenya, Nairobi, April 2011, pp. 28-29.

(15) Herbert H. Werlin, Governing an African City: A Study of Nairobi, London: Africana Publishing Company, 1999, p. 111.
(16) Penelope Hethrington, "Generational Changes in marriage patterns in the central province of Kenya 1930-1990", Journal of Asian and African studies, Vol. (46), No. (2), 2001, p. 86.
(17) Jan J. de Wolf, Differentiation and Integration in Western Kenya: A Study of Religious Innovation and Social Change Among the Bukusu, The Hague,1999, pp. 144-145.
(18) Mwangi Wa Githinji and Stephen E. Cullenberg, Op. Cit, pp. 78-80.
(19) Godwin R. Murunga, "The State, its Reform and the Question of Legitimacy in Kenya", Identity, Culture and Politics, Vol. (5), No. (1–2), 2004, pp. 33-34.
(20) Society for International development, Pulling apart: Facts and Figures on inequality in Kenya, Nairobi, 2004, pp. 38-40.
(21) J. O. Oucho and others, Population and Development in Kenya, Nairobi, 2002, pp. 259-260.
(22) Stephen N. Naegwa, "Civil society and political change in Africa: The case of non-Governmental organization Kenya", international Journal of comparative Sociology, Vol. (41), No. (4), 1994, pp. 167-170.
(23) Mwangi S. Kimenyi, Mukum John Mbaku and Ngure Mwaniki, Restarting and sustaining economic growth and development in Africa: The case of Kenya, Aldershot (UK), 2003, p. 197.
(24) Raymond Muhula, "Horizontal Inequalities and Ethno-regional Politics in Kenya", Kenya Studies Review, Vol. (1), No. (1), 2009, pp. 100-101.
(25) K. R. Mwatha, "Women's groups: From welfare to small-scale business in Kenya", Small Enterprise Development, Vol. (7), No. (1), 1996, p. 23.
(٢٦) أمثال: معهد تعليم الديمقراطية (IED)، وائتلاف العنف ضد النساء، والمفوضية الوطنية حول موضوع المرأة، ومركز تعليم النساء الديمقراطية، واتحاد المحاميات، وحركة الحزام الأخضر، واتحاد الناخبات. ينظر:
Peter Gibbon, Civil Society and Democracy in Kenya, Uppsala, 1998, p. 42 .
(27) Samuel Lando, Class Formation and Inequalities in Kenya, DPMF Research Report, Nairobi, 2009, pp. 36-37.
(٢٨) كانت زوجة وزير سابق، وليس لديها قوة سياسية مستقلة تمامًا.
29 Kathleen A. Staudt, "Sex, Ethnic and Class Consciousness in Western Kenya", Comparative Politics, Vol. (14), No. (2), January 1997, pp. 88-89.
(30) Audrey Wipper, "Equal Rights for Women in Kenya?", Journal of Modern African Studies, Vol. (9), No. (3), 1998, p. 253.
(31) Ibid, p. 184.
(32) Jean Francos Bayart, The state in Africa: The politics of the Belly, London, 1993, p. 238.
(33) Jean Ensminger, Op, Cit, p. 188.
(34) J. O. Oucho, Op. Cit, p. 78.
(35) Jean Ensminger, Op, Cit, pp. 200-201.
(٣٦) لم تذكر المصادر اسم ذلك المدير الآسيوي.
(37) Rakiya Omaar, "Ten Years of President Arap Moi in Kenya", New York: Human Rights Watch, October-November 1998, p. 57.
(38) Ibid, p. 58.
(39) Ibid, pp. 60-61.

(40) John M. Cohen and John R. Wheeler, "Improving Public Expenditure planning: Introducing a public Investment program in Kenya", Harvard Institute for International development, Harvard, March 1994, pp. 65-67.
(41) Ibid, pp. 189-190.
(42) Ibid, p. 200.
(43) R. Southall, "The Ndungu Report: Land and Graft in Kenya", Review of African Political Economy, No. (103), 2005, pp. 8-9.
(٤٤) كان لسومايا علاقات وطيدة بحزب المحافظين البريطاني، وقدّم تبرعات كبيرة له. وقام بأعمال تجارية مشتركة مع مارك تاتشر Mark Thatcher، وأصبح الوزير البريطاني سيسيل باركنسون Cecil Parkinson رئيسًا لمجموعته (مجموعة الدولفين). ينظر:
R. Southall, "The Ndungu Report: Land and Graft in Kenya", Review of African Political Economy, No. (103), 2005, p. 8.
(45) Ibid, pp. 8-9.
(46) S. D. Mueller, The Political Economy, p. 209.
(47) Ibid, pp. 19-20.
(48) Eliphas Mukono Weshuro, "Authoritarian Reaction to Economic Cries in Kenya", Race and Class, Vol. (31), No. (4), April-June 1990, pp. 53-54.
(49) S. D. Mueller, The Political Economy, p. 211.
(50) R. Fox, "Environmental problems and the political economy of Kenya: An appraisal", Applied Geography, Vol. (8), No. (4), 1988, pp. 4-5.
(51) Ibid, pp. 7-9.
(52) Ibid, pp. 11-12.
(53) Jeremiah Owiti and others, An Analysis of Power in Kenya and Implications for Pro-poor Policy in Kenya, Nairobi: Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA), 2006, p. 503.
(54) Lori Bolinger and others, The economic impact of AIDS in Kenya, The policy project working paper, Future group international, September 1999, pp. 11-12.
(55) Ibid, pp. 18-20.
(56) KANU party, Kenya pays Tribute to president Moi, Nairobi, 1986, p. 31.
(57) J. Z. Nyangau, "Higher education as an instrument of economic growth in Kenya", Forum for International Research in Education, Vol. (1), No. (1), 2014, p. 210.
(58) قَدّمَ وزير التربية جوناثان نكينو Jonathan Ng'eno في حكومة الرئيس موي نظام التعليم (٨-٤-٤) عام ١٩٨٥، وهو البرنامج التعليمي الذي أعتمد (ثمانية) أعوام من التعليم الابتدائي، و(أربعة) أعوام من التعليم الثانوي، (شهادة التعليم الابتدائي في كينيا)، بينما KCPEو(أربعة) أعوام من التعليم الجامعي. ومع إدخال هذا النظام أصبح (شهادة التعليم الجامعي في كينيا)، وقد أحدث التغيير تأثيرًا KCE (شهادة التعليم الثانوي في كينيا)، وKCSEأصبحت كبيرًا على العديد من جوانب حياة الناس، لا سيّما عند الإناث، وأصبحت المدارس الابتدائية مجانية وإلزامية، وأصبح للتفاصيل ينظر: التعليم الثانوي والعالي مدعومًا.

Paul Glowe, Numan Elias and Michael Kramer, "Teacher Incentives," American Economic Journal: Applied Economics, Volume (3), Number (2), July 2010, pp. 205-227.

(59) J. Z. Nyangau, Op. Cit, p. 216.
(60) Ibid, pp. 218- 219.

(61) D. Anderson and E. Lochery, "Violence and Exodus in Kenya's Rift Valley: Predictable and Preventable?", Journal of Eastern African Studies, Vol. (2), no. (2), 2008, p. 248.
(62) Mwangi Wa Githinji, Ten millionaires and ten Million beggars: A study of income Distribution and development in Kenya, Aldershot (Hampshire/ England), 2000, pp. 26-27.
(63) Ibid, p. 43.
(64) Kiboswony Tuitoek, Educational commissions as an inquiry of education policy in Kenya: A case study of the koech commission, D.E.D. Thesis, University of Birmingham, 2005, pp. 45-46.
(٦٥) (عام) واحد للتعليم الأولي، و(٧) أعوام للتعليم الابتدائي، و(٤) أعوام للتعليم الثانوي.
(66) Kiboswony Tuitoek, Op. Cit, pp. 50-52.
(67) Scott MacWilliam, "Rights and the Politics of Legality in Kenya", Manchester Papers on Development, Vol. (1), No. (1), 2004, p. 164.
(68) Society for International development, Op. Cit, pp. 33-34.
(69) J. Z. Nyangau, Op. Cit, p. 217.
(70) K. G. Adarand, "Human Rights and Academic Freedom in Kenya's Public Universities: The Case of The Universities Academic Staff Union", Human Rights Quarterly, Vol. (21), No. (1), February 1999, p. 187.
(71) J. O. Oucho, Op. Cit, p. 92.
(72) Raymond Muhula, Op. Cit, p. 99.
(73) Kiboswony Tuitoek, Op. Cit, p. 127.
(74) Ibid, pp. 136-137.
(75) Charles Hornsby, Kenya A History Since Independence, London, 2012, pp. 202-203.
(٧٦) رجل الأعمال المحتال من قبيلة كالنجين ومن ثقات الرئيس موي، وقيل أبنه غير الشرعي، وكان مديرًا لشركة لونرهو إيست أفريكا Lonrho East Africa. ينظر:
Jean Ensminger, Op. Cit, p. 229.
(77) Kenya, "Kenya's unfinished democracy: A human rights agenda for the new government", Human Rights Watch, Vol. (14), No. (10), December 2002, p. 31.
(78) Willy Mutunga, Constitution-Making from the Middle: Civil Society and Transition Politics in Kenya 1992–1997, Nairobi, 1999, p. 158.
(79) Daniel Branch and Nic Cheeseman, "Democratization, Sequencing and State Failure in Africa: Lessons from Kenya", African Affairs, Vol. (108), No. (430), 2009, p. 278.
(80) Frank Holmquist and Michael Ford, Op. Cit, pp. 33-34.
(81) Scott MacWilliam, Op. Cit, pp. 168-169.
(82) Godwin R. Murunga, Op. Cit, pp. 18-19.
(83) Scott MacWilliam, Op. Cit, pp. 174-175.

قائمة المصادر

1. Andrew Morton, Moi: The making of an African statesman, London, 1998.
2. Audrey Wipper, "Equal Rights for Women in Kenya?", Journal of Modern African Studies, Vol. (9), No. (3), 1998.
3. CharlesHornsby, Kenya A History Since Independence, London, 2012.

4. D. Anderson and E. Lochery, "Violence and Exodus in Kenya's Rift Valley: Predictable and Preventable?", Journal of Eastern African Studies, Vol. (2), no. (2), 2008.
5. D. Foeken and S. Owuor, "Farming as a livelihood source for the urban poor of Nakuru, Kenya 1978-1990", Geoforum, Vol. (6), No. (39), 2008.
6. Daniel Branch and Nic Cheeseman, "Democratization, Sequencing and State Failure in Africa: Lessons from Kenya", African Affairs, Vol. (108), No. (430), 2009.
7. David Anderson and Vigdis Broch Due, The poor are not We: Poverty and pastoralism in Eastern Africa, Oxford, 1999.
8. David Himbara, Kenyan capitalists: The state and development, Boulder, 1999.
9. Eliphas Mukono Weshuro, "Authoritarian Reaction to Economic Cries in Kenya", Race and Class, Vol. (31), No. (4), April-June 1990.
10. Frank Holmquist and Michael Ford, "Kenyan Politics: Towards a Second Transition", Africa Today, Vol. (45), No. (2), April–June 2003.
11. Godwin R. Murunga, "The State, its Reform and the Question of Legitimacy in Kenya", Identity, Culture and Politics, Vol. (5), No. (1–2), 2004.
12. Gunther Schlee, Identities on the move: Clanship and pastoralism in Northern Kenya, Nairobi, 1994.
13. Herbert H. Werlin, Governing an African City: A Study of Nairobi, London: Africana Publishing Company, 1999.
14. J. O. Oucho and others, Population and Development in Kenya, Nairobi, 2002.
15. J. O. Oucho, "Migration and Ethnic Relations in Colonial and Independent Kenya", Bulletin of the Royal Institute for Inter-Faith Studies, Vol. (2), No. (4), Autumn/Winter 2002.
16. J. Z. Nyangau, "Higher education as an instrument of economic growth in Kenya", Forum for International Research in Education, Vol. (1), No. (1), 2014.
17. Jan J. de Wolf, Differentiation and Integration in Western Kenya: A Study of Religious Innovation and Social Change Among the Bukusu, The Hague,1999.
18. Jean Ensminger, Making a market: The institutional transformation of an African society, Cambridge, 1992.
19. Jean Francos Bayart, The state in Africa: The politics of the Belly, London, 1993.
20. Jeremiah Owiti and others, An Analysis of Power in Kenya and Implications for Pro-poor Policy in Kenya, Nairobi: Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA), 2006.
21. John M. Cohen and John R. Wheeler, "Improving Public Expenditure planning: Introducing a public Investment program in Kenya", Harvard Institute for International development, Harvard, March 1994.

22. K. G. Adarand, “Human Rights and Academic Freedom in Kenya’s Public Universities: The Case of The Universities Academic Staff Union”, Human Rights Quarterly, Vol. (21), No. (1), February 1999.
23. K. R. Mwatha, “Women’s groups: From welfare to small-scale business in Kenya”, Small Enterprise Development, Vol. (7), No. (1), 1996.
24. KANU party, Kenya pays Tribute to president Moi, Nairobi, 1986.
25. Kathleen A. Staudt, “Sex, Ethnic and Class Consciousness in Western Kenya”, Comparative Politics, Vol. (14), No. (2), January 1997.
26. Kenya, “Kenya’s unfinished democracy: A human rights agenda for the new government”, Human Rights Watch, Vol. (14), No. (10), December 2002.
27. Kiboswony Tuitoek, Educational commissions as an inquiry of education policy in Kenya: A case study of the koech commission, D.E.D. Thesis, University of Birmingham, 2005.
28. Lori Bolinger and others, The economic impact of AIDS in Kenya, The policy project working paper, Future group international, September 1999.
29. Mwangi S. Kimenyi, Mukum John Mbaku and Ngure Mwaniki, Restarting and sustaining economic growth and development in Africa: The case of Kenya, Aldershot (UK), 2003.
30. Mwangi Wa Githinji and Stephen E. Cullenberg, “Deconstructing the Peasantry: Class and Development in Rural Kenya”, Critical Sociology, Vol. (29), No. (67), 2003.
31. Mwangi Wa Githinji, Ten millionaires and ten Million beggars: A study of income Distribution and development in Kenya, Aldershot (Hampshire/ England), 2000.
32. National Crime Information Center (NCIC), National Cohesion and Integration Commission report on Ethnicity in the Civil Service of Kenya, Nairobi, April 2011.
33. Paul Glowe, Numan Elias and Michael Kramer, “Teacher Incentives,” American Economic Journal: Applied Economics, Volume (3), Number (2), July 2010.
34. Penelope Hethrington, “Generational Changes in marriage patterns in the central province of Kenya 1930-1990”, Journal of Asian and African studies, Vol. (46), No. (2), 2001.
35. Peter Gibbon, Civil Society and Democracy in Kenya, Uppsala, 1998.
36. R. Fox, “Environmental problems and the political economy of Kenya: An appraisal”, Applied Geography, Vol. (8), No. (4), 1988.
37. R. Southall, “The Ndungu Report: Land and Graft in Kenya”, Review of African Political Economy, No. (103), 2005.
38. Rakiya Omaar, “Ten Years of President Arap Moi in Kenya”, New York: Human Rights Watch, October-November 1998.
39. Raymond Muhula, “Horizontal Inequalities and Ethno-regional Politics in Kenya”, Kenya Studies Review, Vol. (1), No. (1), 2009.

40. S. D. Mueller, “The Political Economy of Kenya’s Crisis”, Journal of Eastern African Studies, Vol. (2), No. (2), 2008.
41. Samuel Lando, Class Formation and Inequalities in Kenya, DPMF Research Report, Nairobi, 2009.
42. Scott MacWilliam, “Rights and the Politics of Legality in Kenya”, Manchester Papers on Development, Vol. (1), No. (1), 2004.
43. Society for International development, Pulling apart: Facts and Figures on inequality in Kenya, Nairobi, 2004.
44. Stephen N. Naegwa, “Civil society and political change in Africa: The case of non-Governmental organization Kenya”, international Journal of comparative Sociology, Vol. (41), No. (4), 1994.
45. Willy Mutunga, Constitution-Making from the Middle: Civil Society and Transition Politics in Kenya 1992–1997, Nairobi, 1999.